



## عمل رسول الله على قاصحابه على توزيع زكاة الفطر على فقراء بلدان أخرى بلدان أخرى

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

## وبعد:

فإنَّ السُّنةَ والأفضلَ والأسلَمَ في زكاة الفِطر: «أنْ يُخرجها العبد على فقراء المكان الذي يَسكن فيه، سواء كان يُقيم في مدينة، أو قرية، أو بادية».

فإنْ كان يَسكن مكة، فإنَّه يُخرجها على فقراء مكة، ولا يُرسلها لِفقراء المدينة، وإنْ كان يَعيش في القاهرة فيخرجها على فقرائها، ولا يُرسلها لِفقراء الصَّعيد، وهكذا.

## وذلك لأمور عِدَّة:

الأمْرِ الأوَّلِ: أَنَّ إِخْرَاجِ زِكَاةَ الْفِطْرِ فِي الْمَكَانِ الذِي يَسكن فيه المُزَكِّي هُو فِعلُ النَّبي عَيَّا ، وفِعلُ أصحابه \_ رضي الله عنهم \_، ولم يَثبُت عنهم نقلها إلى بلاد أُخْرِي، وبنصِ الشريعة واتفاقِ أهل العلم: أنَّ خيرَ الهَدي هَدي النَّبي محمد عَلِي اللهُ ، وهَدي أصحابه \_ رضي الله عنهم \_.

الأمْرِ الثّاني: أنَّ النُّصوص النَّبيوية وآثار الصحابة الثابتة قد دلَّت وقرَّرت ذلك.

١ حيث أخرج البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩)، أنَّ النَّبِي عَيَّالَةٌ حين بعَث معاذ بن جبل \_ رضي الله عنه \_ إلى اليمن قال لَه: (( فَأَخْبِرْ هُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْثِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ))

وهذا الحديث ظاهرٌ في: أنَّ فقراءَ كلِّ أهلِ مكانٍ أحقُّ بزكاة أغنيائهم، وأنَّها تُصرف إليهم، حتى يَستغنوا عنها.

ويؤكِد معناه: فعل النّبي عَلَيْ ، وفعل أصحابه \_ رضي الله عنهم \_، حيث صرفوا زكاتهم في بلدانهم.

٢ = وأخرج أبو داود (١٦٢٥)، واللفظ له، وابن ماجه (١٨١١)، والحاكم (٩٩٩٥): (( أَنَّ ثِيَادًا أَوْ بَعْضَ الأُمَرَاءِ بَعَثَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ لِعِمْرَانَ: أَيْنَ الْمَالُ؟ قَالَ: وَلِلْمَالِ أَرْسَلْتَنِي، أَخَذْنَاهَا

مِنْ حَيْثُ كُنَّا ثَأْخُذُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ كُنَّا نَضَعُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ كُنَّا نَضَعُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ )).

وبوّب الإمام أبو داود \_ رحمه الله \_ في "سننه" على هذا الحديث، فقال: «بابٌ في الزكاة هل تُحمَل مِن بلدٍ إلى بلد».

وصحَّح الحديث: الحاكم، والذهبي، والألباني، وحسَّنه: مقبل الوادعي.

وهذا الحديث كسابقه: دليلٌ على أنَّ العملَ زمَن النَّبي عَلَيْ على إخراج الزكاة في أماكن أهلها وأخذِها، دون نقل لَها عنهم، إلا أنْ يَسْتَغُنُوا.

" \_ وأخرج البخاري (٣٧٠٠)، أنَّ عمر بن الخطاب \_ رضي الله عنه \_ قال في مرض موته موصيًا لِمَن سيكون خليفة بعدَه: (( وَأُوصِيهِ بِالأَعْرَابِ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ أَصْلُ الْعَرَبِ، وَمَادَّةُ الإِسْلاَمِ، أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ حَوَاشِي أَمْوَالِهِمْ، وَيُردَ عَلَى فُقَرَائِهِمْ )).

وهذا الأثر ظاهر أيضًا في: أخذِ الزكاة مِن أغنياء الأعراب، وصرفِها على فقرائهم.

الأمر الثالث: أنَّه قد صحَّ عن معاذ بن جبل \_ رضي الله عنه \_ مِن الصحابة، وأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز \_ رحمه الله \_ إبَّان خلافته:

أنَّ الزكاة إنْ ثُقِلَت عن مكانها إلى مكان آخَر، فإنَّها تُرَدُّ إلى مكانها، فتُوزَّعَ على فقرائه.

حيث أخرج سعيد بن منصور في "سُننه" كما في كتاب "المُغْنِي" (٤/ ١٣١)، وغيره، بإسناد صحيح عن طاوس أنَّه قال: (( فِي كِتَابٍ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: «مَنْ أَخْرَجَ مِنْ مِخْلَافٍ، فَإِنَّ صَدَقَتَهُ وَعُشْرَهُ ثُرَدُّ إِلَى مِخْلَافِهِ»)).

وصحَّح إسناده: الشوكاني، وغيره.

واحتَجَّ بِه الإمام أحمد بن حنبل \_ رحمه الله \_، كما في "مسائل ابنه عبد الله" (ص:٥٥٥ \_ رقم:٥٥٦):

وأمَّا أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز \_ رحمه الله \_ فقد ثبَت ذلك عنه مِن طُرق عِدَّة.

حيث أخرج ابن أبي شَيبة في "مُصنَّفه" (١٠٣٠٩)، واللفظ له، وأبو عُبيد في كتابه "الأموال" (١٠٣٠٩)، وابن زنجويه في كتاب "الأموال" (٢٢٤٥ و في كتاب "الأموال" (٢٢٤٦ و ٢٢٤٦)، وغيرهم: (( أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَرْيِزِ بُعِثَ إِلَيْهِ بِرَكَاةٍ مِنَ الْعِرَاقِ إِلَى الشَّامِ فَرَدَّهَا إِلَى الْعِرَاقِ )).

الأمْرِ الرابع: أنَّ أهل العلم \_ رحمهم الله \_ قد اتفقوا على أنَّ فقراء أهلِ كلِّ مكانِ أحق بصدقة أغنيائهم.

حيث قال الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلَّام \_ رحمه الله \_ في كتابه "الأموال" (٢/ ٢٧٨ \_ عند حديث رقم: ١٦٧٤)، بعد ذِكره للأحاديث والآثار الدالة على توزيع الزكاة في نفس مكان المال:

«والعلماء اليوم مُجمِعون على هذه الآثار كلّها: أنَّ أهل كلِّ بلدٍ مِن البلدان، أو ماءٍ مِن المياه، أحقُّ بصدقتهم، ما دام فيهم مِن ذَوي الحاجة واحدُ، فما فوق ذلك، وإنْ أتى ذلك على جميع صدقتها، حتى يَرجع السَّاعي ولا شيء معه مِنها، بذلك جاءت الأحاديث مُفسَّرَة». اهـ

الأمْرِ الْخَامِسِ: أَنَّ العلماء \_ رحمهم الله \_ قد اتفقوا على: أَنَّ مَن أخرج زكاة ماله أو زكاة فِطره على فقراء بلده فقد أجزأته، وبَرِئت ذِمَّتُه، واختلفوا فيمَن نقلها مع وجود فقراء مُستحقِّين لَها في بلده.

فَمِنْهِم مَنْ قَالَ: يَحرُم النَّقل، ولا تَسقط بِه الزكاة، وتَبقَى في الذِمَّة، وذلك لِمخالفة المُخرِج زكاتَه أمْرَ النَّبي عَلَيْهُ، وفِعلَه وفِعلَ أصحابه المُفستْر الأمْرِه صلى الله عليه وسلم، وصرفها في غير أهلها.

ومِنهم مَن قال: يَحرُم النَّقل أو يُكرَه، وتَبْرَأ بِه الدِّمة.

فيَحرُم أو يُكرَه لِمخالَفة أمْرِ النَّبي عَيْكُم وتَبرأ بِه الذِّمة ويُجزئ لأنَّ الزكاة قد وصنَلت إلى يَد مَصرِفٍ مِن مصارفُ الزكاة وهو الفقير المُستحِق.

وقال الفقيه ابن قُدامة الحنبلي \_ رحمه الله في كتابه "المُغنِي" (٤/ ١٣٢):

«فإنْ خالف ونقلَها، أجزأته في قول أكثر أهل العلم». اهـ

الأمْر السادس: أنَّ المَنع مِن نَقل الزَّكاة إلى بلاد أُخْرى هو قول أكثر العلماء، وتدعمهم النُّصوص النَّبوية، وآثار الصحابة.

وقد نَسنبَ ذلك إليهم: الحافظ ابن حَجَر العسقلاني الشافعي في كتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري" (٣/ ٣٥٧ \_ قبل حديث رقم: ١٤٩٦)، والعلامة محمد علي آدم الإثيوبي في كتابه "شرح سنن النسائي" (٢٢/ ٣٢٢ \_ ٣٢٣ \_ بعد حديث رقم: ٢٥٢٢)، وغيرهما.

وقال الفقيه ابن رُشد المالكي \_ رحمه الله \_ في كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" (٢/ ٣٩):

«عند أكثرهم: أنَّه لا يجوز تَنقيل الصَّدقة مِن بلد إلى بلد إلا مِن ضرورة».اهـ

وأمًّا نَقلُ الزكاة إلى بلد آخَر إذا لم يوجد فقراء في بلد المُزكِّي، أو استغنوا وزادت الزكاة عن حاجتهم، فهذا جائز بلا خلاف بين العلماء، ونُقِل فِعله عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، والتابعين.

 ١ - وقال الفقيه السَّفاريني الحنبلي - رحمه الله - في كتابه "كشف اللثام شرح عمدة الأحكام" (٣/ ٣٠٤):

«واتفقوا على أنَّه إذا اسْتَغنَى أهل بلد عنها، جاز نقلها» اهـ

٢ - وقال اللفقيه ابن قاسم الحنبلي - رحمه الله - في كتابه "الإحكام شرح أصول الأحكام" (٢/ ١٧٨):

«فيُفرِّقها في مكان ربِّ المال، وما قاربه، ويَبدأ بأقاربه الذين لا تَلزمه مؤنتهم، وإنْ لم يكن فيه فقراء، ففي أقرب مكان إليه، حكاه الوزير، وغيره: اتفاقًا».اهـ

وكتبه: عبد القادر بن محمد بن عبد الرحمن الجنيد.

